

اسم رسالة الدكتوراة: الإدارة في المنظور الاستراتيجي
المعاصر

للطالب: زياد خليل قبلان
الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم المفتوح

إعداد الطالب:

فادي عبد الفتاح أبو زعنونة
برنامج دكتوراة الموارد البشرية
جامعة ميد أوشن

الفصل الدراسي الثاني: 2025
اسم المشرف: أ.د. أشرف الفندي



Chapter

01

الإدارة في المنظور الاستراتيجي المعاصر



Chapter
01

نقد الشكل العام للرسالة

- فحص الشكل العام للرسالة من حيث التنظيم، الترقيم، والفهرسة.
- الالتزام بمعايير البحث الأكاديمي (الصفحة التمهيدية، الإهداء، الفهرس، الملخص، التوثيق).
- التأكد من التوازن بين اللغة الأكاديمية والأسلوب الوصفي.
- سلامة التنسيق وتدرج العناوين والفصول.

الملاحظة النقدية:

الرسالة منسقة جيداً، لكن حجمها الكبير يقلل من الوضوح التسلسلي للفصول، ويحتاج الفهرس إلى تبويب موضوعي مختصر لتسهيل التصفح.

- المقدمة عرّفت موضوع الإدارة كعلم وفن وحددت التطور التاريخي للمفهوم.
- عرضت مبررات البحث من منظور تطبيقي واستراتيجي.

التحليل النقدي:

- المقدمة شاملة لكنها تقليدية في العرض، تفتقر إلى تحديد فجوة معرفية دقيقة أو مشكلة بحثية معاصرة.
- يُفضل تعزيزها بإشارة إلى تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين (مثل التحول الرقمي أو إدارة التغيير).

نقد مشكلة وأهمية الدراسة

المحتوى:

- المشكلة البحثية تدور حول الحاجة إلى رؤية استراتيجية للإدارة تواكب التغيرات الحديثة.
 - الأهمية تتركز في إعادة تعريف الإدارة بوصفها مزيجاً بين العلم والممارسة.
- النقد:

- الصياغة نظرية عامة؛ لم يتم تحديد نطاق زمني أو جغرافي واضح للتطبيق.
- التوصية:

- إعادة صياغة المشكلة لتشمل البعد التطبيقي في المؤسسات العربية أو الخليجية، مما يمنحها بعداً عملياً.

نقد مشكلة وأهمية الدراسة

لا يوجد نص صريح يذكر مشكلة البحث بصياغة علمية

نقد

غياب مشكلة بحث صريحة. النص يدور حول وصف الإدارة الاستراتيجية دون صياغة سؤال علمي. غياب حدود زمنية/مكانية.

مهمة

صياغة مشكلة بحث + سؤالين فرعيين + تحديد حدود زمنية ومكانية (الخليج 2020-2024 مثلاً).

- غياب الدقة والقياس: الأهداف عامة مثل “توضيح مفهوم الإدارة” و “عرض المدارس الإدارية” * دون مؤشرات قياس محددة.
- ضعف الارتباط بالمشكلة البحثية: لا توجد مشكلة محددة توجّه الأهداف، مما يجعلها تعليمية لا بحثية.
- غياب الاتساق المنهجي: الأهداف لم تُربط بخطوات أو أدوات بحثية تدعم تحقيقها.
- مثال: لم يُصغ هدف مثل “قياس أثر التحفيز على الأداء الإداري” الذي يمكن اختباره ميدانياً.

نقد الفرضيات

- لا توجد فرضيات علمية صريحة: النص يعتمد على السرد والوصف دون صياغة علاقات سببية.
- غياب تحديد المتغيرات: لم يُذكر متغير مستقل (مثل نوع القيادة) أو تابع (مثل كفاءة الأداء).
- المنهج وصفي غير تجريبي: لم يقدم الكاتب فرضيات مثل “كلما زادت المشاركة في القرار ارتفع مستوى الرضا الوظيفي”.
- النتيجة: غياب الفرضيات جعل الدراسة عرضاً فكرياً لا بحثاً تحليلياً.

نقد المفاهيم

- تعريفات تقليدية عامة: تعريف الإدارة كـ“فن وعلم” دون مرجعية حديثة أو سياق تطبيقي.
- عدم إدراج المفاهيم المعاصرة: مثل الإدارة الرقمية، الحوكمة، والقيادة التحويلية.
- غياب الدقة الاصطلاحية: بعض المفاهيم لغوية لا علمية، مثل “هندسة الإدارة” دون تحديد أبعادها الإجرائية.
- مثال: لم يُقدّم تعريف عملي لمفهوم “الكفاءة الإدارية” يوضح عناصرها القابلة للقياس.

نقد الدراسات السابقة

التغطية ومدى الشمول

- المراجعة تبدو ثرية من حيث الكم؛ إذ تشمل كتباً ورسائل جامعية عربية وكويتية، لكن النقد العلمي يقتضي السؤال: هل هذا الكم تحوّل إلى بناء معرفي منظم أم مجرد قائمة سردية؟
- التركيز على دراسات قديمة نسبياً (مثل الصارمي 2001، عبد الحميد 1993) يعبر عن اعتماد على "الفقه الكلاسيكي"، بينما لا يظهر استثمار كافٍ لدراسات أحدث حول الضبط الإداري، الدولة الحديثة، أو حماية البيئة والحقوق.
- لا تُظهر المراجعة بوضوح ما إذا كانت قد غطّت أهم المجالات والدوريات القانونية المحكمة المعاصرة، أو اقتصر الاعتماد على كتب وأطروحات؛ وهذا يطرح تساؤلاً حول حداثة القاعدة المعرفية التي تنطلق منها الرسالة.
- نقدياً، كان ينبغي تقديم خريطة أدبيات توضح: اتجاهات البحث (تقليدي/حديث)، مستويات التحليل (دستوري/إداري/حقوقية)، والفجوات المتبقية.

نقد الدراسات السابقة

نقد طريقة التعامل مع الدراسات السابقة

- التعامل مع الدراسات السابقة جاء على شكل تلخيصات متتابعة، تذكر موضوع كل دراسة ونتائجها الأساسية، دون الدخول في تشریح منهجي لطرائق البحث، العينات (إن وُجدت)، وحدود النتائج.
- لا توجد محاولة واضحة لتصنيف الدراسات وفق مناهجها (تحليلية، مقارنة، تطبيقية) أو وفق مواقفها من اتساع/تضييق سلطة الضبط الإداري؛ وهذا يُضيع فرصة بناء جدل علمي يستند إليه الباحث.
- النقد العلمي يتطلب طرح أسئلة مثل: هل كانت تلك الدراسات منغلقة على الفقه التقليدي؟ هل أغفلت البعد الحقوقي؟ هل اعتمدت على نصوص قديمة دون متابعة التطورات التشريعية؟ هذه الأسئلة غير مطروحة تقريباً في النص.
- نتيجة ذلك، يظهر قسم الدراسات السابقة كـ "خلفية معلوماتية" لا كـ "منصة نقدية" ينطلق منها البحث الجديد.

الفجوة البحثية ووضوحها

- الفجوة تُذكر بشكل عام على أنها "ندرة الدراسات التي تتناول التطبيقات الكويتية"، لكن لا يتم تفصيل: أي نوع من التطبيقات؟ تشريعية؟ قضائية؟ إدارية؟ هذا الغموض يقلل من قوة تبرير البحث.
- لا يوجد ربط منهجي بين مكامن القصور في الدراسات السابقة وبين أهداف الرسالة الحالية؛ بمعنى أن الأهداف لا تُقدّم بوصفها استجابة محددة لفجوات محددة، بل كأهداف عامة.
- نقدياً، كان يجب أن تُختتم مراجعة الأدبيات بفقرة "تركيب" تُبيّن: ماذا قالت الدراسات؟ ماذا أغفلت؟ ماذا سيضيف هذا البحث تحديداً لسدّ هذا الفراغ؟
- غياب هذا التركيب يجعل الحديث عن الفجوة البحثية أقرب إلى صياغة شكلية مفروضة منهجياً من قبل الجامعة، لا إلى نتيجة تحليلات نقدية حقيقية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

